الفصل الثامن

الفصل الثامن
عمالة الطفل

يمثل الطفل في المجتمع البشري الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الطموحات المستقبلية للمجتمعات وكل خططها في التطوير والتحديث، فقد اهتم الإسلام بحماية حقوق الطفل من الانتهاك، إلى جانب تأكيد التشريعات الدولية على ضرورة توفير الحماية الكاملة لها من أية انتهاكات حقوقية، وذلك يهدف كله إلى تأمين مستقبل جيد للمجتمعات الإنسانية وهو المحور الرئيس في الدين الإسلامي الذي يحض الإنسان على العمل للدنيا وكأنما سيعيش فيها – هو ومجتمعه – للأبد.

ولما كانت المجتمعات الإنسانية لا تسير على نسق واحد في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فقد برز في بعض المجتمعات المعاصرة نوع من الانتهاك الصارخ لحقوق الأطفال وهو "عمالة الأطفال"، ونبعت هذه الآفة الاجتماعية من تردي المستويات الاقتصادية والمعيشية لبعض المجتمعات، الأمر الذي دفعها إلى إدخال أطفالها في قوة عملها الحالية بدلا من الانتظار إلى حين حصول هذه الفئة الاجتماعية المهمة على نصيبها من التأهيل النفسي والاجتماعي والفكري الذي يمنحها الفرصة لكي تصير عنصرا فاعلا في القوة العاملة بالمجتمع ولكن في الوقت الملائم. ومن الضروري إلقاء الضوء على الأسس التي وضعها الإسلام للتعامل مع الطفل والتي تمنع منعا قطعيا استغلاله في العمل، إلى جانب التعرف على مضمون التشريعات الدولية التي حددت الكيفية التي يدخل بها الفرد إلى سوق العمل والتي تمنع استغلاله في سوق العمل قبل السن المناسبة لذلك.

ويعتمد جوهر الدين الإسلامي في العبادات على الاستطاعة في القيام بالتكليف، فالمجنون يسقط عنه التكليف لغياب القدرة لديه على التمييز، لذا فهو غير مكلف كما أن الطفل يكلف ببعض العبادات في سن معينة ولا يكلف بعبادات أخرى في ذات السن؛ نظرا إلى ضعف قدرته على أداء هذه التكاليف أو تلك، وبالتالي فإن تكليف الطفل بالعمل يكون تحميلا له فوق ما يحتمل، الأمر الذي يجعله لا يقوم به

على الوجه الأكمل، فيفقد إنسانيته ويفقد فرصته في العمل التي خسر بسببها فرصته في الحياة.

وفيما يلي نطالع بعض المفاهيم الإسلامية الخاصة بعمالة الأطفال والتي توضح لنا تحريم الإسلام لعمل الطفل وقاية له ولمجتمعه.

الظلم الاجتماعي:

يحارب الإسلام الظلم الاجتماعي باعتباره من أسوأ السلبيات التي يمكن أن تمر بالإنسان في الحياة، فالإسلام يحرم ذلك تماما لقوله تعالى: ﴿ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٩]، وفيما يتعلق بعمالة الأطفال فإن الظلم هنا سيقع على الطفل لا محالة؛ حيث إن عمله سوف يحرمه من الحصول على فرصة تعليمية موازية لأقرانه وسيمنعه من اكتساب الخبرات، وكذلك من الحصول على حقوقه الأساسية في حنان الأم والأب؛ الأمر الذي يخرجه إلى الحياة إنسانا غير كامل المشاعر، مما يترتب عليه خسارة المجتمع المسلم لهذا الإنسان وفقدانه كأحد عناصر منظومة البناء الاجتماعي المستقبلية.

كما أن الظلم الاجتماعي يقع على الطفل من زاوية أخرى وهي أنه لم يلق الرعاية الكافية من أهله، فالأب ملزم بالإنفاق على أبنائه فقد قال الله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [سورة الطلاق: ٧]، وعدم إنفاق الأب على الطفل يعني أن الأب – أو العائل بصفة عامة – قد ظلمه ظلما بينا سوف تظهر آثاره المستقبلية في العديد من المفاسد الاجتماعية.

حماية المجتمع:

يهدف الدين الإسلامي إلى حماية المجتمع الإسلامي من الأعداء الخارجين إلى جانب حمايته من نفسه، وبالتالي يعمد الإسلام إلى تربية أفراد المجتمع الإسلامي بصورة تؤدي إلى إخراج أفراد قادرين على حمل العبء الاجتماعي العام وهو التنمية والبناء والإعمار وهي الرسالة التي تعتبر من الرسائل الأساسية في

الدين الإسلامي، وقد قال الرسول (ﷺ): "لا تكلفوا الصبيان الكسب، فإنكم متى كلفتموهم الكسب سرقوا"، ويشير هذا الحديث الشريف إلى ضرورة التربية الخلقية للإنسان قبل الدفع به إلى سوق العمل.

فالدفع المبكر بالطفل إلى سوق العمل يمنعه من تلقي التربية الأخلاقية الكافية التي تعرفه معاني الأخلاق الإسلامية السامية ومن بينها الأمانة، لذا فإنه إذا خرج لسوق العمل دون الحصول على القدر الكافي فسوف يدفع به ذلك إلى تيار الانحراف؛ الأمر الذي يؤدي إلى خسارة كبيرة للفرد وللمجتمع نفسه.

بناء الإنسان:

يأتي بناء الإنسان كأحد الأهداف الرئيسية في الدين الإسلامي، ولما كان القرآن الكريم قد نزل على الرسول (ﷺ) مفرقا وفي مناسبات مختلفة، فإن هذا يعني أن التربية يجب أن تأتي مفرقة أيضاً وفي مناسبات مختلفة، وهو ما يمكن أن نشير إليه بمفهوم "التدريجية في التربية" أي أن تتم عملية التربية بالتدريج وطوال المراحل العمرية للطفل وللإنسان بصفة عامة.

وطالما كانت التربية تدريجية فإن التفرغ يكون واجبا في العديد من مراحلها، ما يعني أن دخول الطفل سوق العمل لكي يقوم بما عجز عنه الكبار أنه سوف يخسر الكثير من القيم التي كان ينبغي أن تغرس في داخله في مراحل العمر المختلفة، وبالتالي خسارة المجتمع لهذا الفرد الذي أتى إلى الدنيا للإعمار والتنمية فتحول إلى إنسان عاجز غير قادر على الاستجابة لمتطلبات النفس أو المجتمع مما يؤدي إلى سيادة أفكار سلبية كالإحباط والاضطهاد والسخط على المجتمع وهو ما يعني فتح باب لضرب المجتمع المسلم من داخله؛ وهذا قد يتطور إلى "الفتنة الاجتماعية" والتي تعتبر أعدى أعداء المجتمع الإنساني.

التشريعات الدولية:

اهتم المجتمع الدولي بمحاربة ظاهرة عمالة الأطفال باعتبارها الظاهرة الأكثر خطورة في تاريخ المجتمعات الحالية؛ لأنها تضرب المجتمع في أساسه، إلى جانب

الاعتراضات الأخلاقية على استغلال الأطفال في سوق العمل التي لا يقدر العديد من الكبار والراشدين على التصدي لتبعاته. وفي الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ بعض البنود التي تساعد على حماية حقوق الأطفال من الانتهاك عن طريق الدفع بهم في سوق العمل فتقول المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية: تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضارا بصحته بنموه البدني، أو العقلي، والروحي أو المعنوي أو الاجتماعي.

وتتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية، التي تكفل تنفيذ هذه المادة لهذا الغرض، ومع مراعاة الأحكام الدولية الأخرى ذات الصلة، وتقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:

أ - تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل.

ب- وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.

ج- فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة؛ لضمان تنفيذ بقية هذه المادة بفاعلية.

وتشير هذه المادة إلى قواعد إجرائية تحدد الأطر التي ينبغي من خلالها الدفع بالإنسان إلى سوق العمل على أن تترك الأطر التنفيذية للدول مع فرض الرقابة على تنفيذ الدول لهذه البنود من خلال المنظمات العالمية المختلفة التي تتبع الأمم المتحدة.

إلا أن الأزمة حاليا تتمثل في عدم تنفيذ العديد من الدول للإجراءات المحددة في الاتفاقية الصادرة من الأمم المتحدة، بالإضافة إلى غياب آليات الردع من أسلوب عمل المنظمة الدولية؛ الأمر الذي يمنع الدول الضوء الأخضر في ممارسة الانتهاكات الحقوقية المختلفة؛ وعلى وجه الخصوص في مجال عمالة الأطفال التي لا تحظى باهتمام مناسب من المجتمع الدولي.

ومن ثم، يمثل عمالة الأطفال إحدى المشكلات الهامة التي لا يمكن تجاهلها حينما نكون بصدد الحديث عن إساءة معاملته؛ حيث تبدو مشكلة الإساءة للطفل في العمل متعددة الأبعاد، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الاجتماعية الصعبة، ويشير جولد شتاين إلى أن عمل الأطفال الذي تم قبوله في الماضي كأمر طبيعي قد أصبح وبالتدريج يمثل ظاهرة مضرة، وأحد مظاهر الاستغلال، والإساءة للطفل، والذي يتم من خلال اشتغال الأطفال تحت الظروف القاسية، بالإضافة إلى الأشكال غير القانونية للعمل (الجارحي، ١٩٩٤)[١].

ويزيد من استمرار هذه المشكلة مشاركة الأطفال في القطاعات غير الرسمية، والتي تشمل على مجموعة من الأنشطة التي لا يتم تسجيلها بصورة محددة ومنظمة وفقا للنظم المتعارف عليها (عبد الجواد، ١٩٩٥)[٢]، ومع التسليم بأن هؤلاء الأطفال هم رجال المستقبل فقد سعى المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذا القطاع من الأطفال، مما أسفر عنه توقيع الاتفاقيات الدولية، والقوانين بغية تحديد الظروف التي يمكن لهؤلاء الأطفال أن يعملوا في ظلها، وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى الذي يسمح فيه للطفل بالعمل، وكذلك تحديد ساعات العمل، وفترات الراحة، والأعمال المسموح بها، والاحتياجات الأمنية والصحية الواجب توافرها في مناخ العمل (الضبع، ١٩٩٣)[٣].

---

(1) الجارحي، حسام عبد العزيز (١٩٩٤). **التوافق النفسي وتقدير الذات لدى الطفل العامل وطفل المدرسة في الريف**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

(2) عبد الجواد، ليلى (١٩٩٥). **عمل الأطفال في ظروف صعبة**، بحث مقدم لمؤتمر الطفولة، القاهرة: معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ص ص ٥٠١-٥١٨.

(3) الضبع، نادية رشاد سعد الدين (١٩٩٣). **عمالة الأطفال وعلاقتها بالتوافق النفسي: دراسة ميدانية على الأطفال العاملين بالورش الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

وقد حددت الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ الحد الأدنى لعمل الأطفال في جميع القطاعات بسن ١٥ سنة، هذا بخلاف الأعمال الصعبة، والتي حددت بسن ١٨ سنة، بشرط المواظبة على استكمال التعليم، أو التدريب، وعلى المستوى المحلي فقد حددت القوانين المصرية ذلك أيضاً، حيث نصت المادة ١٤٣ من قانون العمل رقم ١٣٧، لسنة ١٩٨١، على أن يعتبر الحدث في تطبيق الأحكام للأطفال البالغين ١٢ سنة من الذكور والإناث، كما حظرت المادة تشغيلهم قبل ذلك السن، وكذلك صدر القانون ١٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد بعض القواعد الخاصة بعمل الأطفال، ومنها لا يجوز تشغيل الحدث في الأعمال والمهن والصناعات التي تحدد لهم الاشتغال بها إلا بعد تقديم شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض، وتقرر صلاحيته وقدرته على مزاولة العمل، كما يلزم القانون على كل صاحب عمل أن يدفع الكشف الطبي على الأطفال العاملين لديه بصفة دورية مرة كل عام على الأقل، كما يجب على صاحب العمل عند تشغيله لحدث أو أكثر أن يقوم بتحرير كشف موضح فيه أسماء الأحداث العاملين، وسنهم، وتاريخ استخدامهم، وأن يعلق نسخة من هذا الكشف في مكان بارز، وأن يقدم صاحب العمل كوبا من اللبن لا يقل وزنه عن ٢٠٠ جرام يوميا للطفل، كما ينص القانون على عدم تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات يوميا، ويجب أن تتخلل هذه الساعات فترة راحة لتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة كاملة، وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الحدث فيما بين السابعة مساءا والسادسة صباحا، وكذلك لا يجوز تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية[1].

وفيما يختص بالإحصاءات حول الأطفال العاملين في الريف والحضر تشير

---

(1) محمد، أماني عبد الفتاح (١٩٩٤). **المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال في الريف**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

دراسة الهندي (١٩٨٦)[١] إلى أن عدد الأطفال المشتغلين في الفئة العمرية من ست إلى اثنتي عشرة سنة يبلغ ١,٠١٤ مليون مشتغل، يعمل منهم في الريف نسبة ٧١,١%، بينما يمثلون في الحضر نسبة ٥٦,٥%، يمثل الذكور في هذه الأعداد نسبة ٥٦٢%. وتشير دراسة عبد اللطيف (١٩٩٠)[٢] إلى بعض الظروف التي يعمل فيها الأطفال العاملين بالمناطق العشوائية، حيث يشتغل هؤلاء الأطفال في جمع القمامة، والحدادة، والبرادة، ولحام الأكسجين، وورش النجارة، وأن أغلب هذه الورش تعاني من عدم النظافة الداخلية، مما يشكل العديد من المخاطر على الأطفال، بالإضافة إلى أن هذه الورش تعاني من كثير من أنواع التلوث، مثل تصاعد الأبخرة، والروائح النفاذة، وكذلك وجود السوائل الحارقة، وعن ظروف العمل تشير الباحثة إلى أن هؤلاء الأطفال يعملون في اليوم بمتوسط ١٢ ساعة قد تصل إلى ١٦ ساعة يومياً، بالإضافة إلى أن ٣١% منهم يعملون في ورديات ليلية.

إضافة إلى ذلك، فإن أشكال الإساءة التي تقع على الأطفال في العمل منها رفع الأشياء الثقيلة، تلقي الإساءة البدنية من صاحب الورشة، والعمال الكبار تلقي الإساءة اللفظية من معظم المحيطين به، زيادة ساعات العمل فوق الحد المسموح به، فضلاً على أنهم لم يتلقوا تدريبا منظما في أعمالهم، هذا بخلاف النقص في التعليم، مما يجعل كل ذلك عقبة أمام أي تقدم للطفل في مجال عمله، وتعتبر الضبع (١٩٩٤)[٣] تعرض الأطفال للإصابة بسبب العمل أمراً شائعا ومألوفا، والأصعب من ذلك أن ٥٠% من أصحاب الورش كان موقفهم سلبيا تجاه إصابة الطفل، حيث يتركونه لزملائه يعالجونه وبالطبع بشكل غير صحي، أو يقوم صاحب الورشة

---

(1) الهندي، عبد اللطيف (١٩٨٦). **عمالة الأطفال في مصر**، بحث مقدم إلى ندوة عمالة الأطفال في مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(2) عبد اللطيف، سوسن عثمان (١٩٩٠). **الاحتياجات الاجتماعية للأسرة وظاهرة عمالة الأطفال في المناطق العشوائية**، القاهرة: المؤتمر العلمي الثالث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ص ١٢٥-١٦٤.

(3) الضبع، نادية رشاد (١٩٩٤). **مرجع سبق ذكره.**

بتوبيخ الطفل على رعونته، وتضيف الباحثة أن ٥٣% من الأطفال في عينة الدراسة قد تعرضت للضرب الشديد، والإهانة اللفظية، بالإضافة إلى أن الكثير منهم لم يصل للسن القانوني للعمل أما بالنسبة لتوافقهم فتشير النتائج إلى أن سوء التوافق الأسري لهؤلاء الأطفال قد بلغت نسبته ٢٤% بينما بلغت نسبة سوء التوافق الصحي ٧٠%، أما سوء التوافق الاجتماعي فقد بلغ نسبة ٦٣%، في حين بلغ نسبة سوء التوافق المهني ٧٥%، مما يؤكد على أن هؤلاء الأطفال لديهم سوء توافق بشكل عام مما يؤثر عليه في شتى مجالات حياته.

وعن ظروف عمل الأطفال في قطاع الريف، فتظهر صور الإساءة للطفل في أشكال متعددة، منها ذهاب الطفل للعمل ما بين السادسة والسابعة صباحا، وحتى قرابة الثانية عشرة ظهرا، ثم يستأنفون العمل مرة أخرى حتى الخامسة، وعن ساعات العمل تشير النتائج إلى أن ٧٦% من الأطفال يعملون ما بين ٦-٨ ساعات يوميا، ويعمل عدد كبير منهم أثناء الليل إذ اضطرتهم ظروف الري لذلك، فضلاً عن تعرض الأطفال للإصابة من خلال التعرض للأدوات الزراعية، والظروف الجوية القاسية، والإصابة بالطفيليات، والأمراض المتوطنة، والمنقولة من الحيوانات، والتعرض للتسمم الناتج من المبيدات الحشرية (عبد الجواد، ١٩٩٥)[1].

وتشير حافظ (١٩٩٥)[2] إلى تغير سلوكيات الطفل في العمل، مشيرة إلى أن الأطفال أثناء عملهم يكتسبون بعض الأفكار والعادات السيئة، كما أنهم يفتقدوا الكثير من المبادئ، وهذا ما أكدت عليه دراسة السيد (١٩٩١)[3] والتي أشارت نتائجها إلى انتشار ظاهرة التدخين بين الأطفال العاملين، والتي قد بلغت بينهم نسبة ٢٨% في

(1) عبد الجواد، ليلى (١٩٩٥). مرجع سبق ذكره.

(2) حافظ، أسماء حسين (١٩٩٥). **مواجهة مشكلة عمالة الأطفال**، القاهرة: مؤتمر الطفولة في معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ص ص

(3) السيد، علي الدين (١٩٩١). **مدخل إيكولوجي للخدمة المدرسية لمحو أمية الطفولة العاملة**، بحث مقدم لمؤتمر الأمية في الوطن العربي، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

عينة الريف، بينما بلغت بين العاملين من الأطفال في الحضر ٣٢%، وتشير عبد الجواد (١٩٩٥)[1] إلى افتقاد الطفل للتفاعل الأسري، وخاصة العلاقات بالأخوة، حيث يقضى الطفل معظم يومه خارج المنزل، وهو ما تؤكده النتائج التي تشير إلى أن ٦٩% من أطفال العينة لا يفعلون شيئا عقب عودتهم للمنزل من العمل سوى الذهاب للنوم، ويؤدي هذا الوقت الذي يقضيه الطفل خارج المنزل إلى حرمانه من حقوقه الأساسية في النمو النفسي السليم، والتنشئة الاجتماعية السوية، حيث يحرم الطفل بذلك من حقه الطبيعي في تلقي التعلم الاجتماعي، والتغذية السليمة، وحرمانه من حقه في اللعب، هذا فضلاً عن افتقاده للعلاقات الأسرية، والسند الاجتماعي، بالإضافة إلى اكتسابه الكثير من العادات السيئة، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الجنوح بين الأطفال العاملين.

وبالنظر إلى وضع الأطفال العاملين، يتضح أن هناك بعض العوامل التي ربما ساهمت في زيادة نسبة عمالة الأطفال، حيث يرى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقود البالغين للعمل هي نفسها التي تقود الأطفال، وأن هذه الظروف والقوى الاقتصادية هي التي تزيد أيضاً من زيادة الاستغلال الواقع على الأطفال، وأكدت على أهمية العلاقة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للأسرة، وبين عمل أبنائها (الجارحي، ١٩٩١)[2]، ويؤكد ذلك أبو النصر (١٩٩٢)[3] على أن شعور الطفل بحاجة الأسرة إلى النقود، وارتفاع تكاليف المعيشة، والرغبة في مساعدة الأسرة ماديا، أو التخفيف عنها، من أهم العوامل التي تدفع الطفل للخروج إلى سوق العمل، وتحمل الأعباء الشديدة، ولذا يعتبر عمل الطفل ذو وظيفة اقتصادية للأسرة، والتي تتمثل في الأجر، فالأطفال العاملون

---

(1) عبد الجواد، ليلى (١٩٩٥). **مرجع سبق ذكره.**

(2) الجارحي، حسام عبد العزيز (١٩٩١). **مرجع سبق ذكره.**

(3) أبو النصر، أحمد زكي سليمان (١٩٩٢). **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام الصبية بمجال نقل الركاب**، القاهرة: المؤتمر العلمي السادس للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ص ٢٠١-٢٢١.

يساهمون في حل بعض مشاكل أسرهم الاقتصادية، كما يعتبر انخفاض المستوى التعليمي للآباء عاملا مشاركا في زيادة عمالة الأطفال.

ويوضح ذلك السيد (١٩٩١)[١] مشيرا إلى أن معظم آباء الأطفال العاملين أميين، أو في مستوى تعليمي منخفض، وبالتالي فمعظمهم يعملون في مهنة حرفية بسيطة، أو في الزراعة مما يقل معه دخل الأسرة، مما يضطر الأطفال مشاركة الأسرة في زيادة الدخل، وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة التي تشير إلى أن ٨٠% من العينة سواء في الريف أو الحضر يدفعون أجورهم كاملة للأسرة، بغرض المساهمة في نفقات الأسر، وتؤكد الضبع (١٩٩١)[٢] على ذلك حيث تشير نتائج دراستها إلى أن نسبة ٢٢% من آباء الأطفال عينة الدراسة من الأميين، ٣١% منهم يعملون في مهن حرفية بسيطة و١٢% يعملون في مجال البقالة والبيع، وأن غالبية هؤلاء الأطفال يتركون المدرسة، وتفسر الباحثة ذلك بعدة أمور أهمها ما يلي: كثرة الأبناء في المنزل الواحد، مما يصعب معه توافر المناخ المناسب للمذاكرة، مع صغر حجم المنزل، وكثرة الأعباء المنزلية الكثيرة للأسرة، وقلة الإمكانيات، وعدم استطاعة الأسرة شراء الكتب، أو إرسال الأبناء للمدرسين وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، مع كثرة الأبناء لا تسمح بالإنفاق على متطلبات الأبناء من مأكل، وملبس، وغير ذلك من أعباء مادية.

بينما ترى حافظ (١٩٩٥)[٣] أن رخص الأيدي العاملة للأطفال يساهم بقوة في زيادة طلب سوق العمل للأطفال، وكذلك سهولة تطويعهم مما يشجع أصحاب الأعمال، والحرف على كثرة استخدام الأطفال. وكذلك تعتبر قلة الحماية القانونية عاملا هاما في زيادة استخدام الأطفال في سوق العمل، والإساءة إليهم، حيث تشير المادة (١٧٣) من قانون العمل رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣، بعقوبة صاحب العمل، أو

---

(1) السيد، علي الدين (١٩٩١). **مرجع سبق ذكره.**
(2) الضبع، نادية رشاد سعد الدين (١٩٩١). **مرجع سبق ذكره.**
(3) حافظ، أسماء حسين (١٩٩٥). **مرجع سبق ذكره.**

المدير المسئول المخالف للأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات، ولا تزيد عن عشرين جنيها، وتتعدد الغرامة بتعدد الأحداث الذين وقعت في شأنهم المخالفة، وفي حالة العودة تضاعف العقوبة (محمد، ١٩٩٤)[1]، ولذلك فإن محدودية القانون في حماية الطفل في سوق العمل تسهل من عملية استخدام الأطفال، والإساءة إليهم، ومن الطبيعي أن تدفع ظروف الحاجة الأطفال وآبائهم إلى إيثار الصمت عندما يساء إلى الطفل في العمل، بالإضافة إلى أن الكثير من أصحاب الورش يخفي الأطفال العاملين لديه مع شعوره بقرب أي تفتيش على محل العمل، هذا ما يجعل الأطفال العاملين عرضة للإيذاء المتكرر، والتعرض لألوان متعددة من القسوة سواء من صاحب العمل، أو من العاملين الكبار، مما يؤدي إلى زيادة حوادث تعذيب الأطفال في الورش بصورة أصبحت بشكل سادي، مما جعل الإساءة للطفل بدنيا ونفسيا، وأحياناً أخرى جنسيا أمراً واقعيا، وخاصة في الورش الصناعية، وأصبح من البديهي والغريب في نفس الوقت أنه عندما يوجه السؤال إلى صاحب الورش أو العامل الكبير (لماذا تضرب الطفل) فإنه يجيب ببساطة شديدة (كلنا اتعلمنا بالضرب، وإن لم أضربه فلن يتعلم) تحت هذه المقولة، وهذا الإدعاء وهذه الظروف القاسية التي يعيش فيها أطفالنا العاملون، نجد أن الطفل العامل يُحرم من حقه في الأكل بشكل طبيعي، ويحرم من المسكن الطبيعي، ويحرم من حقه في اللعب، والراحة، ويحرم من تفاعله مع أسرته، وبعد ذلك يضرب ويسب، فكيف لهذا الطفل أن يكون راشدا سويا يعتمد عليه المجتمع في الغد؟!

ولقد تعددت البحوث الميدانية في مجال عمالة الأطفال للوقوف على حجم المشكلة، وأسبابها، وما يترتب عليها من نتائج، فقد قام الأنور (٢٠٠٠)[2] بدراسة

---

(1) محمد، أماني عبد الفتاح (١٩٩٤). **مرجع سبق ذكره.**

(2) الأنور، محمد إبراهيم (٢٠٠٠). **عمالة الأطفال الذكور وعلاقتها ببعض مظاهر السلوك العدواني بين الأطفال المشتغلين وغير المشتغلين**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

عن عمالة الأطفال وعلاقتها ببعض مظاهر السلوك العدواني؛ والتي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين عمالة الأطفال ومظاهر السلوك العدواني لدى الأطفال الذكور وذلك من خلال مقارنة سلوك عينة من الأطفال المشتغلين وأقرانهم من الأطفال غير المشتغلين لمعرفة الفروق بينهم في السلوك العدواني وكذلك السلوك السوي، وقد اشتملت عينة الدراسة على مجموعتين متجانستين الأولى من (١٠٠) طفل من المدارس والثانية من (١٠٠) طفل من العاملين، وطبق عليهم مقياس عين شمس لأشكال السلوك العدواني عند الأطفال ومقياس المستوى الاجتماعي الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال المشتغلين في درجة العدوان العام لصالح المشتغلين، ووجود فروق بين الأطفال المشتغلين وغير المشتغلين في درجة العدوان المادي لصالح الأطفال المشتغلين. وجود فروق بين الأطفال المشتغلين وغير المشتغلين في درجة العدوان اللفظي لصالح الأطفال المشتغلين، وعدم وجود فروق بين الأطفال المشتغلين وغير المشتغلين في درجة العدوان السلبي، ووجود فروق بين الأطفال المشتغلين وغير المشتغلين في درجة السلوك السوي لصالح الأطفال غير المشتغلين.

وقامت عبد اللطيف (١٩٩٠)[1] بدراسة عن الاحتياجات الاجتماعية للأسرة وظاهرة عمالة الأطفال في المناطق العشوائية المختلفة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بحث مدى تأثير الاحتياجات الاجتماعية على ظاهرة عمالة الأطفال، وما السلوكيات التي تميز منطقة البحث وهي منطقة منشأة ناصر بالقاهرة، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (١٠٠٠) حالة منها (٥٠٠) حالة من الآباء من أرباب الأسر، (٢٥٠) حالة أمهات ربات أسر، وذلك بغية معرفة احتياجات الأسرة الاجتماعية من وجهة نظر الآباء، (٢٥٠) حالة من الأطفال المشتغلين في حرف مختلفة في نفس المكان (منشأة ناصر)، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتقديم دراسة وصفية تحليلية لخصائص المكان، كما استخدمت دراسة الحالة لتقييم أوضاع الأسر في

(1) عبد اللطيف، سوسن عثمان (١٩٩٠). **مرجع سبق ذكره.**

منطقة البحث، كما استخدمت استمارة المقابلة ودليل المقابلة لجمع البيانات الكافية عن دخل الأسرة وعددها والمستوى التعليمي للعينة. وقد أظهرت النتائج عدة خصائص لعينة البحث أهمها، بالنسبة لأرباب الأسر تميزت بالآتي: انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية، كما أن معظم المبحوثين كانوا يعملون في مهن حرفية وتجارية بسيطة (دون دخل ثابت)، زيادة نسبة المواليد في الأسرة الواحدة، وكذلك بالنسبة للأمهات تميزت بارتفاع نسبة الأمية، وكذلك فإن معظمهن متفرغات للعمل بالمنزل، كما أن معظم المبحوثات كن من المهاجرات من مناطق ريفية مختلفة، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الدخل بالنسبة للأسرة بشكل عام، أما بالنسبة للأطفال المشتغلين فقد كانوا يشتغلون في حرف مختلفة هي الخراطة، السباكة، الحدادة، السمكرة، لحام الأكسجين وصناعة السخانات. ومعظم هؤلاء الأطفال يتميزون بانخفاض سن العمل إذ يتراوح أعمارهم ما بين (١٠-١٤) سنة، وارتفاع نسبة الأمية بينهم وانخفاض نسبة التعليم وكان معظم آبائهم يشتغلون في مهن حرفية بسيطة وأمهاتهم ربات بيوت وأميات. وقد أشارت الباحثة إلى أن هؤلاء الأطفال يتعرضون لأشكال كثيرة من الإساءة في العمل مثل الضرب والإهانة اللفظية هذا إلى جانب الحوادث المتكررة التي تقع عليهم في الورش من جراء الإهمال.

وقدم السيد (١٩٩١)[1] دراسة عن الخدمة الاجتماعية المدرسية لمحو أمية الطفولة العاملة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير الأمية في عمالة الأطفال في بعض المناطق الريفية والحضرية ومد الارتباط بين عمالة الأطفال وبعض المتغيرات الأخرى مثل المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وتكرار الرسوب والهروب من المدرسة، وما مدى إمكانية الخدمة الاجتماعية في الحد من زيادة الأمية ومن ثم الحد من ظاهرة عمالة الأطفال في الريف والحضر، وقد استخدم الباحث المنهج المقارن والمنهج الوصفي وقد اعتمد على استمارة المقابلة التي

(1) السيد، علي الدين (١٩٩١). **مرجع سبق ذكره.**

تناولت ثلاثة محاور أساسية هي: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمبحوثين – تأثير مدخلات الأمية على ظاهرة عمالة الأطفال – تأثير المستويات الاجتماعية/الاقتصادية على ظاهرة عمالة الأطفال في كل من المناطق الحضرية والريفية، وقد توصلت النتائج إلى عدة خصائص أهمها: تراوح أعمار الأطفال العاملين ما بين (١٢-١٦) سنة. معظم المبحوثين في العينة الحضرية يشتغلون لفترة تزيد عن (١٢) ساعة يوميا بينما تصل في الريف إلى (٨) ساعات، انتشار ظاهرة التدخين (السجائر) في عينة البحث في الريف والحضر (٢٨%) في الحضر، (٣٤%) في الريف، معظم المبحوثين قد التحقوا بالمدرسة ثم تسربوا منها وأن هذا التسرب قد تم خلال السنوات الثلاث الأخيرة من المرحلة الابتدائية، وقد كان هناك بعض الأسباب الرئيسية لظاهرة التسرب أهمها عجز الأسرة عن الاستمرار في الإنفاق على الطفل، وتفضيل الطفل للعمل، وعدم رغبتهم للعودة للمدرسة نظرا لكثرة الصعوبات المدرسية، أكثر من (٨٠%) من المبحوثين يدفعون أجورهم بالكامل للمساهمة في الإنفاق على المنزل، كبر حجم أسرة المبحوثين في الريف والحضر، وبالتالي ارتفاع الكثافة في المنزل، كما تتميز الأسرة بانخفاض الدخل الشهري، بالإضافة إلى أن معظم الآباء والأمهات لعينة الريف والحضر من الأميين.

وقد أجرى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٩١)[1] دراسة عن عمالة الأطفال في مصر، وقد تناولت الدراسة البعد القانوني والبعد الاجتماعي والاقتصادي والبعد النفسي والبعد الصحي لظاهرة عمالة الأطفال، وقد استخدمت الدراسة عدة أدوات لتغطية هذه الأبعاد المختلفة، فبالنسبة للجانب القانوني تم الرجوع إلى القانون المصري المنظم لعملية تشغيل الأطفال، أما بالنسبة للجانب الاجتماعي الاقتصادي فقد استخدمت الدراسة استبيان مكون من جزئين، الجزء

(1) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٩١). **عمالة الأطفال في مصر**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الأول يطبق على الأطفال العاديين، أما الجزء الثاني فقد طبق على اسر هؤلاء الأطفال، كما استخدمت الدراسة أيضاً دراسة الحالة، والتي تناولت عشر ورش من خلال دراسة متعمقة لظروف العمل فيها وقد أخذت من كل ورشة عدد (١٨) طفلا ممن تراوحت أعمارهم من (٦-١٥) سنة، بالإضافة إلى عينة أخرى من المناطق الريفية من محافظتي الجيزة والقليوبية وقد أجريت الدراسة في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، وقد أشارت النتائج إلى عدة خصائص أهمها: إن المتوسط أعمار العينة هو (٨-١٢) سنة وقد بلغ متوسط سن بداية العمل (١٠,١) بالنسبة للذكور، (١٠,٢) بنسبة للإناث. وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة (٦٩,٩٨%) من الذكور قد بدءوا في العمل قبل السن القانوني وكان بالنسبة للبنات (٧١,٦٩%)، وأن نسبة (٩٧,٨%) لم يتم التعاقد معهم في العمل ولم يتم استخراج بطاقة عمل لهم ولم يأخذوا قسطا من التدريب قبل الدخول في العمل، وقد أشارت النتائج أيضاً إلى أن نسبة (٧٦,٠٦%) من الأطفال يعانون من أمراض مختلفة، تعرض الأطفال للكثير من الأخطار أثناء فترات العمل مما أدى إلى انخفاض درجة التوافق الشخصي والاجتماعي لديهم، كما إن العوامل الاقتصادية تلعب دورا هاما في اتجاه الأطفال نحو العمل فقد أظهرت النتائج أن نسبة (٦٦,٤%) من العينة تعطي أجرها بالكامل للأسرة، وأن نسبة ٩٠,٨%) من الأطفال المشتغلين تسربوا من التعليم أو لم يلحقوا بالتعليم أصلا، وتتميز أسر هؤلاء الأطفال بكبر الحجم، كما أن معظمهم يعمل في مهنة يدوية أو حرفية بسيطة.

وقام أبو النصر (١٩٩٢)[1] بدراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام الصبية في مجال نقل الركاب (حيث يقوم الأطفال بالنداء على راكبي السيارات، والإعلان عن خط سير السيارات الأجرة)، والتي هدفت إلى بحث تأثير المستوى الاقتصادي والاجتماعي في زيادة نسبة عمالة الأطفال وما الأوضاع التي يعمل فيها الأطفال في مجال نقل الركاب، وقد اتخذ الباحث من موقف (أحمد حلمي) مركزا

(1) أبو النصر، أحمد زكي سليمان (١٩٩٢). مرجع سبق ذكره.

للدراسة حيث استخدم المنهج الوصفي واستخدم أيضاً مع العينة منهج دراسة الحالة، وقد اختار الباحث الأطفال الذين تراوحت أعمارهم ما بين (١٢-١٧) سنة. وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبيان الذي يشمل على بيانات السن والمستوى التعليمي والاقتصادي (دخل الأسرة). كما استخدم الباحث أسلوب المناقشة الجماعية مع عدد من السائقين الذين يعمل معهم الأطفال، كما استخدم أسلوب الملاحظة المحدودة، وقد انتهى الباحث إلى بعض النتائج وهي: تشكل حاجة الأسرة إلى النقود وارتفاع تكاليف المعيشة، ورغبة الطفل في مساعدة الأسرة عاملا مؤثرا في نزول الطفل إلى سوق العمل، ويلعب التسرب من المدرسة عاملا آخر في زيادة نسبة نزول الأطفال إلى سوق العمل، وتلعب الظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة دورا هاما في زيادة نسبة التسرب من المدرسة، فإحساس الطفل بعجز الأسرة في الإنفاق عليه في المجال التعليمي يجعله يرضى بنزوله إلى سوق العمل والرضا بكل ما فيها من ظروف صعبة، ويشير الباحث إلى أن هناك بعض السلوكيات التي تعلمها الطفل مثل كثرة التدخين (السجائر)، وشراء بعض المواد المخدرة، وقيام الأطفال بالسرقة من الحصيلة، قيادة السيارة بعد مغافلة السائق مما يعرض الأطفال للخطر، كثرة استخدام الأطفال للألفاظ النابية التي يسمعونها ويتعاملون من خلالها مع الآخرين، كثرة سخرية السائق من الطفل وضربه وسبه بالألفاظ النابية الجارحة.

وقامت الضبع (١٩٩٣)[1] بدراسة عن عمالة الأطفال وعلاقتها بالتوافق النفسي، والتي هدفت إلى تحديد العلاقة بين ظاهرة عمالة الأطفال وبين التوافق النفسي للطفل، والكشف عن العوامل المصاحبة للتسرب الدراسي، وعدم الالتحاق بالتعليم، والظروف التي يعمل فيها الأطفال، وقد استخدمت الباحثة عينة مكونة من (٨٧) طفلا من المشتغلين في ورش إصلاح السيارات مما تراوحت أعمارهم من (٩-١٤) سنة، وتم مقارنتهم بعينة ضابطة مكونة من (٨٧) طفلا من العاديين في المدرسة، وقد طبقت عليهم استمارة جمع البيانات والتي شملت على أسئلة جمع

(1) الضبع، نادية رشاد سعد الدين (١٩٩٣). **مرجع سبق ذكره.**

البيانات الأولية وظروف العمل، وأسباب ترك المدرسة، كما طبقت عليهم أيضاً مقياس التوافق النفسي، وذلك لبيان مدى توافق الطفل الصحي والاجتماعي والشخصي والمهني والتوافق العام، وقد أشارت النتائج إلى ما يلي: (٢٢%) من آباء المبحوثين من الأميين، (٣١%) من الآباء يعملون في مهنة (عمال)، (٣٠%) من الآباء يعملون في مهن حرفية بسيطة، (١٢%) يعملون في البقالة والبيع، وهو ما يدل على انخفاض المستوى الاجتماعي الاقتصادي، الثقافي للآباء، أما عن الأسباب التي أدت إلى ترك المدرسة فكان كثرة الأبناء في المنزل الواحد مما يصعب معه توفير المناخ المناسب للمذاكرة بشكل جيد، وكثرة الأعباء الأسرية وضعف إمكاناتها، وعدم استطاعة الأسرة شراء الكتب الخارجية المساعدة للطفل أو إرساله لمدرسين خصوصيين – أن ظروف الأسرة الاقتصادية لا تسمح بالإنفاق على ما يطلبه أفراد الأسرة من مأكل وملبس وغير ذلك من أعباء، أما عن الظروف التي يعمل فيها الأطفال فكانت أهمها تشير إلى: أن تعرض الأطفال للإصابة بسبب العمل أمر شائع، وأن (٥٠%) من أصحاب الأعمال يكون موقفهم سلبي تجاه إصابة الطفل (يتركه لزملائه في العمل يعالجونه أو يقوم بتوبيخه على رعونته)، وأن (٥٣%) يتعرضون للضرب الشديد والإهانات اللفظية، وأن كثير من الأطفال لم يصلوا بعد إلى السن القانوني للعمل، أما بالنسبة للتوافق فقد أشارت النتائج إلى أن هناك سوء توافق عام بالنسبة للأطفال وكان تفصيله كالتالي: سوء التوافق الأسري وقد بلغ نسبة (٢٤%)، سوء التوافق المهني وقد بلغ نسبة (٧٥%)، سوء التوافق الصحي وقد بلغ نسبة (٧٠%)، سوء التوافق الاجتماعي وقد بلغ نسبة (٦٣%)، وهو ما يؤكد على إصابة الطفل بسوء التوافق العام.

وأعدت محمد (١٩٩٤)[1] دراسة عن التغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال، والتي هدفت إلى كشف الدوافع الأساسية التي تجعل الأطفال يتركون المدرسة ويتجهون إلى سوق العمل في سن مبكرة، وكذلك التعرف على نوعية

(1) محمد، أماني عبد الفتاح علي (١٩٩٤). **مرجع سبق ذكره.**

العلاقة بين العملية التعليمية، ونزول الأطفال إلى سوق العمل، وكذلك التعرف على المستوى الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين ونوعية العلاقات الأسرية بين هؤلاء الأطفال والمحيطين بهم وذلك على عينة مكونة من (٢٣٠) طفلا (١٨٢ ذكور، ٤٨ إناث) تراوحت أعمارهم ما بين سن (٩-١٥) ممن تركوا المدرسة واتجهوا إلى العمل في أية مهنة، وقد استخدمت الباحثة استمارة لجمع البيانات. وقد شملت على الأسئلة الخاصة بوصف الحالة من حيث الوضع الاقتصادي وحالة الآباء التعليمية وأسباب ترك المدرسة. وقد أشارت النتائج إلى أن هناك ارتباط دال بين الأسباب التي تدفع الأطفال لترك المدرسة وبين النزول للعمل في سن مبكرة وكانت الأسباب مرتبة في أهميتها كالتالي: عدم قدرة الوالدين على سداد المصروفات (٢٣%)، تعويض الحرمان من المصروف اليومي (٢١%)، صعوبة الدروس وعدم القدرة على فهمها (١٦%)، كثرة عقاب المدرسين (١٣%)، إرضاء الوالدين (١٠%)، تقليد الآخرين (١٠%)، كثرة الواجبات المدرسية (٨%)، ضغوط الوالدين (٥%)، وقد كان هناك ارتباط بين انخفاض المستوى التعليمي للآباء وانخفاض المستوى التعليمي للأبناء، وكذلك انخفاض المستوى الاجتماعي الاقتصادي، ومستوى التكييف مع الأسرة وبين ترك الطفل للمدرسة ونزوله إلى سوق العمل في سن مبكرة، كما أشارت النتائج إلى أن نسبة (٢١%) من الأطفال اتجهوا للزراعة، (١٣%) للحرف الأخرى وكان أغلبهم في الحرف التي يعمل فيها الأب، (٥%) في التشييد والبناء والسجاد والكليم والعمل بالمنازل، بالإضافة إلى تعرضهم لأشكال كثيرة من الإساءات في العمل.

وقامت عبد الجواد (١٩٩٥)[1] بدراسة عن عمل الأطفال في ظروف صعبة. والتي هدفت إلى الكشف عن عدة نقاط خاصة بعمالة الطفل، وذلك من خلال مسح الدراسات الميدانية التي أجريت في مصر عن هذا الموضوع، أما النقاط الخاصة بعمالة الطفل فهي: خصائص الطفل العامل في سياق الأسرة، الطفل في سياق

(1) عبد الجواد، ليلى (١٩٩٥). **مرجع سبق ذكره.**

العمل، وأخيراً ما التصورات المستقبلية لمكافحة عمل الأطفال، وقد أشارت نتائج المسح إلى ما يلي: خصائص الطفل في سياق الأسرة، تميزت أسرة الطفل العامل بكبر حجمها فقد بلغ المتوسط (٧,١) فردا، وقد كان المستوى التعليمي للآباء منخفض حيث يشكل نسبة كبيرة من الآباء الأميين لأسرة الطفل العامل حيث بلغت نسبة الأميين من الآباء (٥٨,٥%)، وترتفع النسبة لتصل (٨٧,٣%) إذا أضيف إليها من يقرأ ويكتب فقط، أما نسبة الأمهات الأميات فقد بلغت (٨٣%) وترتفع إلى (٩٠,٥%) إذا أضفنا إليها الأمهات اللاتي يكتبن ويقرأن فقط، أما بالنسبة لتعليم الأطفال فإن (٢٠%) لم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق، (٧%) توقفوا عن الدراسة في المرحلة الابتدائية، وأن عمل الطفل له وظيفة اقتصادية فالأطفال العاملين يسهمون في حل مشاكل الأسرة الاقتصادية حيث بلغت نسبة من يشتركون في الإنفاق على الأسرة (٩٥%) منهم (٦٦%) يعطي أجره بالكامل لأسرهم، أما بالنسبة لأساليب المعاملة تشير الدراسات الميدانية إلى أن (٩٣,٤%) من الأسر تعاقب بالإيذاء عند الخطأ، وبالنسبة للعلاقة بالأخوة، تشير الدراسات إلى أن الطفل يفتقد العلاقات الأسرية خاصة العلاقة مع الأخوة حيث يقضي معظم يومه خارج المنزل، فالطفل يقضي ساعات عمل قد تصل إلى (١٦) ساعة يوميا في بعض الأحيان، كما تواجه (٧٧%) من أسر الأطفال العاملين المشكلات وخاصة المادية، أما بالنسبة للجزء الثاني وهو الخاص بالطفل في سياق العمل فتشير التقارير إلى أن الأطفال يعملون في أماكن سيئة التهوية، وغير صحية، وغير نظيفة أي أن بيئة العمل تزخر بمختلف مصادر التلوث، وتشير النتائج أيضاً إلى تدني سن بداية العمل إلى ثلاث سنوات، وأن متوسط سن بداية العمل من الجنسين حوالي (١٠) سنوات، أما ساعات العمل فهي في المتوسط (١٢) ساعة يوميا قد تصل إلى (١٦) ساعة يوميا، أن (٣١%) من الأطفال يعملون ورديات ليلية، أما بالنسبة لإصابات العمل فتشير بعض الدراسات أن نسبة الإصابات قد بلغت (٢٥%)، وبالنسبة لتصور الحد المستقبلي من إساءة معاملة الأطفال فترى الباحثة أن ذلك يمكن أن يتم من خلال توفير الحماية للأطفال في شكل برامج تقدم لهم خدمات التعليم، التدريس، الرعاية الصحية،

الاجتماعية للمنخرطين فعلا في سوق العمل، وكذلك توفير التعليم حتى يحد من التسرب في التعليم والرغبة في تعليم صنعة.

وفي ضوء ما أنتهت إليه البحوث الميدانية من نتائج؛ وفي ظل التشريعات الدولية والمحلية، ألا أن ظاهرة عمالة الطفل في تزايد مستمر. لذا لابد من الهيئات المعنية من التدخل الصارم لمواجهة هذه المشكلة وتقديم المقترحات الفاعلة للحد من هذه المشكلة.